

## دولة غزة: هل هي ممكنة؟

أ-د/ إبراهيم أبرانتس\*

### أولاً: خطة (دولة غزة) وأطرافها

لا يؤسس أي حديث عن (دولة غزة) على اتفاقات موقعة أو تصريحات ومواقف رسمية بهذا الشأن من إسرائيل أو حركة حماس الطرفان المُتَهمان بالتخطيط لهذا الأمر، بل على قراءة وتحليل لمخططات ومشاريع إسرائيلية، أيضاً إلى تحليل لما يجري في قطاع غزة من أحداث منذ انسحاب إسرائيل من القطاع في خريف ٢٠٠٥، وما تبع ذلك من ممارسات من طرف إسرائيل وحركة حماس تكرر فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وخلق أوضاع في القطاع منفصلة ومتباينة عن الضفة الغربية، بالإضافة إلى التجربة التاريخية لقطاع غزة كما سنشير في الجزء الأخير من المقال.

خلال ثمان سنوات من تفرد حماس بحكم القطاع وفصله عن الضفة، إلا أن حركة حماس لا تعترف رسمياً أنها تريد إقامة دولة أو إمارة في قطاع غزة، إلا أن العمل العسكري الذي أقدمت عليه منتصف يونيو ٢٠٠٧ وأدى لسيطرتها على قطاع غزة وما ترتب عليه من قطع التواصل بين الضفة وغزة وتشكيل حركة حماس حكومة وسلطة كاملة الأركان -أجهزة أمنية وشرطية ونظام ضريبي وتغيير في مناهج التعليم وفي القوانين والتشريعات، وشبكة علاقات خارجية الخ -، عزز الشكوك حول رغبة حماس بفصل غزة عن المشروع الوطني الفلسطيني.

وبالنسبة للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، لم يصدر حتى الآن دراسة أو تقرير رسمي يضع ما جرى يوم ١٤ يونيو ٢٠٠٧ في قطاع غزة في سياق صناعة دولة غزة، حتى اللجنة التي تم تشكيلها بطلب من الرئيس أبو مازن للتحقيق في أسباب سقوط قطاع غزة بيد حماس ركز على الجانب الأمني والعسكري الداخلي مع إشارة مبهمه لمخطط (دولة غزة)، حيث ورد فيه: (إن بعض المؤشرات تقود إلى الاستنتاج

بأن بعض القيادات انخدعت بأطروحات حماس ووقعت في مصيدها، فكانت تنظر إلى المجابهة مع حماس، بمعطيات الصراع الداخلي الفتاوي وانغماسها فيه، مما غيب عنها بصيرة رؤية الأحداث والتحول الجارية بمحيطها، وكذلك الأبعاد الحقيقية لمجريات تلك الأحداث).<sup>١</sup>

إن رؤية شمولية لمجريات الأحداث منذ انسحاب إسرائيل من القطاع ٢٠٠٥ ثم سيطرة حماس على قطاع غزة ٢٠٠٧ إلى اليوم تؤكد بأن ما جرى كان جزءاً من مخطط استراتيجي شاركت فيه عدة أطراف، مخطط تقاطعت وأحياناً تلاقت فيه مصالح عدة أطراف:-

١- إسرائيل الراغبة بالتخلص من قطاع غزة لكثافته السكانية وكونه شكل عبر التاريخ حالة وطنية مقاومة تستنهض معها الحس الوطني عند كل الفلسطينيين.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية المتوجهة نحو بناء شرق أوسط جديد يغرق في (الفوضى الخلاقة) وأداتها في ذلك الجماعات الإسلامية وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين المتوافقين مع واشنطن في أن يشاركوا في الحياة السياسية رسمياً والتمكين من السلطة.

٣- حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين الراغبين في امتداد مشروع الإسلام السياسي إلى فلسطين من خلال إقامة إمارة إسلامية.

٤- السلطة الفلسطينية وحركة فتح بعجزهما عن مقاومة هذا المخطط بل ومشاركة بعض القيادات في المخطط قبل أن يتم إسناد الأمر لحركة حماس.

٥- دولة قطر وتركيا اللتان تلعبان دور العراب لهذا المخطط.

\* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، غزة -فلسطين

## ثانياً: السياق التاريخي للمخطط

تمت الإشارة إلى الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة كسيناريو محتمل في تقرير صادر عام ١٩٨٩ عن مركز جافي الإسرائيلي، وفي التعقيب على نتائج هذا السيناريو يقول التقرير: (ومن الممكن أن تكون الآثار الناجمة داخل القطاع حادة بشأن السلطة بين وطنيين علمانيين - مدعومين بعناصر من منظمة التحرير يأتون من الخارج - وبين مسلمين أصوليين يتمتعون بقوة أكبر من قوتهم في الضفة الغربية. وأي تكن النتيجة فإن الدولية في غزة ستلهب نزاعاً مطرداً باستمرار مع إسرائيل ولن يجني أي من الفلسطينيين الآخرين فائدة فورية منه. وستجد السلطات الغزية صعوبة في احتواء العنف الموجه نحو إسرائيل وفي حين أنها ستكون قلقة بالتأكيد من ردات إسرائيلية انتقامية عنيفة وغير متحمسة لعودة الاحتلال فمن غير الواضح إلى أي درجة سيرتدع السكان عامة بفعل الخطر الأخير، فالأحوال في غزة قد تسوء إلى درجة أن بعض الغزيين قد يستعيد ذكرى الاحتلال الإسرائيلي بشيء من الحنين).<sup>٢</sup>

خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ كانت إسرائيل تصر على أن تقتصر السلطة الفلسطينية على قطاع غزة فقط، وكان عنوان التفاهات الأولى (غزة أولاً) وكانت إسرائيل مستعدة لمنح الرئيس أبو عمار دولة في قطاع غزة، إلا أنه مع رفض الرئيس أبو عمار للفكرة تم تسمية الاتفاق بـ (غزة وأريحا أولاً)، وفيما بعد استعدت إسرائيل لتوسيع نفوذ السلطة الفلسطينية لمناطق أخرى في الضفة الغربية. بالرغم من وجود نص في اتفاقية أوسلو يؤكد على وجود ممر آمن بين الضفة وغزة إلا أن إسرائيل عطلته وفرضت قيوداً على تنقل الفلسطينيين ما بين غزة والضفة، كما أنها رفضت توحيد الهوية أو نقل مكان الإقامة، فأهالي قطاع غزة لا يستطيعون الإقامة رسمياً في الضفة الغربية.

جاءت الظروف لتنفيذ المخطط الإسرائيلي عملياً بعد وصول عملية التسوية لطريق مسدود واندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، حيث طرح رئيس وزراء إسرائيل شارون في مؤتمر هرتسليا يوم ١٨-١٢-٢٠٠٣ مخطط إعادة فصل غزة عن الضفة، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة الفصل المعدلة يوم ٤-٦-٢٠٠٤، وتم تفعيل الخطة عملياً مع احتدام الصراع مع أبو عمار وسعي إسرائيل وواشنطن لتصفيته سياسياً والبحث عن قيادة بديلة.

كان عام ٢٠٠٤ حاسماً فيما يتعلق بمخطط فصل غزة عن الضفة وتصفية المشروع الوطني الفلسطيني مما يهيئ لقيام دولة غزة، فهو العام الذي شهد في نهايته اغتيال أبو عمار بعد حصاره في المقاطعة في رام الله، وقرار حماس الدخول في النظام السياسي الفلسطيني الرسمي من خلال موافقتها على المشاركة في الانتخابات لأول مرة يوم

٢٥ يناير ٢٠٠٦، وهو نفسه العام الذي طرحت فيه واشنطن تصورها للشرق الأوسط الجديد وما يتضمن من دعوة جماعات الإسلام السياسي المعتدلة للمشاركة في الحكم في العالم العربي.

في السادس من مايو عام ٢٠٠٤ نشرت صحيفة «يديعوت» الإسرائيلية للمرة الأولى ما سمي بـ «خطة التسوية الإسرائيلية الدائمة» التي وضعها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي «جئورا أيلاند» والتي تتضمن تسوية إقليمية، وتوسيع قطاع غزة نحو سيناء.<sup>٣</sup>

في ١ نوفمبر ٢٠٠٤ صدرت وثيقة عن مؤسسة TOLEDANE<sup>٤</sup> تتضمن ورشات عمل غير رسمية عقدها فريق مشترك فلسطيني/إسرائيلي في مدريد دعا لها شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل الأسبق والذي كان يعمل نائباً عن مدير مؤسسة TOLEDANE<sup>٥</sup>. في ذلك الوقت كان الرئيس أبو عمار محاصراً في مقر المقاطعة في رام الله. تم عقد هذه الورشة في خضم العداء الأمريكي والإسرائيلي للرئيس أبو عمار<sup>٦</sup>، واتفق الطرفان على البحث عن قيادة فلسطينية جديدة، ولم تكن الأطراف العربية المعنية وخصوصاً مصر وأطراف دولية بعيدة عما يجري.<sup>٧</sup>

كانت النقاشات واضحة ومركزة على خلق منطقة إدارية انتقالية فلسطينية في قطاع غزة (PAT) وهذا يعني أن قطاع غزة: (يجب أن يكف عن كونه منطقة محتلة...، إذ يجب تغيير وضعه القانوني استجابة لهذا التغيير، وسيحتاج إلى بنى سياسية وقانونية جديدة يجب إقامتها لإدارة الإقليم بشكل فعال...). كما تحدثت الوثيقة عن تشكيل «ميثاق غزة» من أشخاص من منظمة التحرير أو من السلطة أو من خارجها ومن المجتمع المدني: (ويجب أن يتم التصديق على رئيس تنفيذي، أو رئيس (Chief) للإدارة الانتقالية الفلسطينية وكذلك على وزارة لمساعدة المعينين لإدارة شؤون المناطق المخلاة في غزة) ... وترى الوثيقة أنه من الممكن إيجاد الشخص أو الهيئة التي ستدير القطاع إذا قامت مصر والمجتمع الدولي بالضغط على السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات من أجل الموافقة على تعيين شخص أو لجنة لتولي مسؤولية الحكم والإدارة في غزة بعد الانسحاب.<sup>٨</sup>

بعد سيطرة حماس على القطاع اعتبرت إسرائيل وبقرار من الكابنت صدر يوم ٩-١٨-٢٠٠٧ أن قطاع غزة كياناً معادياً. ومنذ ذلك وبشكل مخطط ومدروس تم توجيه الأمور في قطاع غزة وفي الضفة بما يعزز تكريس عملية الفصل بينهما والتعامل مع قطاع غزة كأنه كيان سياسي قائم بذاته. كان فرض الحصار على قطاع غزة وعمليات العدوان العسكري أو الحروب المتكررة على القطاع من آليات ومستلزمات تكريس الانقسام وتعزيز التباين بين الضفة وغزة وجذب الانتباه إلى ما يجري في القطاع وإبقائه جبهة مفتوحة حتى يتم إبعاد الأنظار عن

وهناك سيناريو أو احتمال آخر وهو تفعيل مبدأ تبادلية الأراضي الذي تم التوافق عليه بين إسرائيل والمفاوضين الفلسطينيين منذ سنوات - مع أن البعض في منظمة التحرير ينفي وجود تفاهات حول تبادلية الأراضي -، وفي هذه الحالة قد تحدث التبادلية بأن تمنح إسرائيل جزءاً من النقب لتوسيع دولة غزة مقابل أراضي المستوطنات في الضفة والقدس.

أما بالنسبة لمحدودية الإمكانيات المادية، فحيث إن الأطراف المعنية بهذا المخطط قوى ودول نافذة ومتواطئة مع إسرائيل فلن تعوزها الحيلة لحل هذه الإشكالات، فيمكنها مثلا تحويل ما تقدمه من أموال للسلطة - أو جزء منها - إلى سلطة حماس في قطاع غزة وهذا ما يجري بالنسبة للأموال القطرية والتركية، ويمكنها تشغيل بضعة آلاف من شباب غزة في بلدانها، وقد تعمل لاحقا على تمكين السلطة القائمة في قطاع غزة من ممر مائي ونصيب من النفط والغاز المكتشف في المياه الإقليمية للقطاع، وكذا تشغيل المنطقة الاقتصادية للقطاع، مع تسهيلات اقتصادية إسرائيلية والسماح بدخول عدة آلاف من عمال غزة لإسرائيل.

## خاتمة

خطورة مشروع دولة غزة لا يكمن في ضيق مساحة القطاع ولا بكثافته السكانية، بل في خطورة هذه الدولة على المشروع الوطني، حيث سيتم تقزيم فلسطين والدولة فلسطين بقطاع غزة فقط مع إيجاد حلول أخرى للضفة الغربية كضمها لإسرائيل أو تقاسمها وظيفيا مع الأردن. وسيكون الأمر أكثر خطورة إذا استمرت حركة حماس في حكم قطاع غزة، ففي هذه الحالة ستتحول دولة غزة لدولة إسلامية مرتبطة بمشروع الإسلام السياسي الإخواني على حساب الدولة والهوية الوطنية الفلسطينية، مما سيُخرج قطاع غزة من تحت إيالة ومسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما سيسبب بوحداية التمثيل الفلسطيني وبالصفة التمثيلية للمنظمة.

إن أخطر ما في هذا المخطط أن يتحول قطاع غزة لساحة صراع فلسطيني/فلسطيني على من يحكم قطاع غزة، وقد تغذي أطراف خارجية هذا الصراع مما سيخلق حالة من الفوضى في القطاع تشكل امتدادا لفوضى الربيع العربي. وفي هذه الحالة ستنتهي القضية الوطنية الفلسطينية وينتصر المشروع الصهيوني في فلسطين.

الضفة والقدس حيث الحرب الفعلية التي تخوضها إسرائيل وحيث يجب أن تكون المواجهة مع إسرائيل.

## ثالثا: هل (دولة غزة) فكرة قابلة للتحقيق

ما قد يساعد عملية الفصل وصيرورة غزة كيانا قائما بذاته أن قطاع غزة شكل منذ حرب ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧ حالة وطنية قائمة بذاتها. فقبل ١٩٤٨ كان قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من فلسطين، ولكن بعد الحرب أستمّر قطاع غزة يحمل الهوية الفلسطينية ولم تحاول مصر ضمه لها كما جرى بالنسبة للضفة الغربية التي تم ضمها للأردن. وبعد النكبة مباشرة تغيرت التركيبة الجغرافية والسكانية للقطاع، حيث تم إعادة رسم حدوده حسب حدود الهدنة التي تم توقيعها بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي في نوفمبر ١٩٤٩، وبسبب الحرب لجأ لقطاع غزة حوالي (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف فلسطيني مما غير الطبيعة السكانية للقطاع.

بالرغم من خضوع قطاع غزة لحاكم عسكري مصري إلا أن القطاع كان يتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وخلال هذه السنوات تشكلت حالة سياسية وطنية متميزة ومستقلة نسبيا. ففي سنة ١٩٥٥ تم وضع القانون الأساسي ونصت المادة (٢٣) منه على تكوين مجلس تشريعي عن طريق التعيين، بالإضافة إلى المجلس التشريعي تشكلت إدارة مدنية وأمنية فلسطينية، أيضا كان للقطاع اقتصاده المكتفي ذاتيا بسبب وجود نشاط زراعي وخصوصا الحمضيات التي كان يتم تصديرها للخارج، كما كان ميناء غزة يشكل منفذا تجاريا مهما ولم يكن يخضع للحصار كما هو اليوم. ولم يرتبط مع الضفة في كيان سياسي فلسطيني واحد إلا في الفترة الممتدة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٧.

لا شك أن متغيرات كثيرة طرأت على قطاع غزة وعلى الحالة الفلسطينية بشكل عام. فواقع قطاع غزة راهنا من حيث المساحة وكثافته السكانية والوضع الاقتصادي يُحبط أي تفكير بتحويله لدولة، ولكن المخططين لقيام دولة غزة لديهم حلول لكل المشاكل. فبالنسبة لضيق المساحة فالمخططون المعنيون بمشروع غزة لديهم سيناريوهات متعددة مثلا: افتعال حرب جديدة على القطاع أو حرب أهلية أو كليهما معا، وقد ينتج عن هذه الحرب، سواء نتيجة توجيه مقصودا أو تلقائيا، اندفاع الآلاف من أهالي القطاع إلى سيناء الخالية من السكان وحيث الوجود العسكري المصري محدودا، وفيما جرى في سوريا سابقة يمكن أن تتكرر، فنتيجة الحرب اندفع أكثر من مليوني سوري إلى الأردن ولبنان دون أن يتمكن أحد من صدهم. هذا ما كان مخططا له حسب مشروع الإسرائيلي إيجورا أيلاند، وبذلك سيتم حل مشكلة محدودية مساحة قطاع غزة.

## الهوامش

**أ-د ابراهيم ابراش:** بروفييسور في العلوم السياسية ومارس التدريس في الجامعات المغربية حتى ٢٠٠٠ وفي جامعة الأزهر في غزة الآن، عميد كلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة، مؤسس ومشارك في العديد من مراكز البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية، تولى منصب وزير الثقافة المستقيل في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر: من يوليو ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠٠٨، له ٢٠ كتاباً منشورة في دور نشر عربية في الرباط وبيروت وعمان وفلسطين، بالإضافة إلى عشرات الدراسات والأبحاث.

١ بعد يومين من أحداث الرابع عشر من يونيو ٢٠٠٧ شكل الرئيس محمود عباس لجنة تحقيق تحت رئاسة أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم وعضوية كل من: د. رفيق الحسيني، نبيل عمرو، د. سعيد أبو علي، لواء/ أحمد عيد، عميد/ حازم عطا الله، عميد/يونس العاص، أ. علي مهنا، أ. حسن العوري. وقدمت اللجنة تقريرها منتصف فبراير ٢٠٠٨ في حدود ٦٤ صفحة، تحت عنوان: تقرير لجنة التحقيق بشأن التقصير في مواجهة الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون.

٢ الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص: ١٣٢.

٣ البنود الرئيسية لخطة أيغور آيلاند:

أولاً: تتنازل مصر عن ٧٧٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي سيناء لصالح الدولة الفلسطينية المقترحة. حيث ستتضاعف مساحة القطاع ثلاث مرات.

ثانياً: في مقابل هذه المنطقة التي ستضم إلى غزة، يتنازل الفلسطينيون عن ١٢٪ من مساحة الضفة لتدخل ضمن الأراضي الإسرائيلية.

ثالثاً: في مقابل الأراضي التي ستتنازل عنها مصر للفلسطينيين، تحصل مصر على أراضٍ من إسرائيل جنوب غربي النقب بالإضافة إلى المميزات الاقتصادية والأمنية والدولية التي ستحصل عليها القاهرة لاحقاً.

٤ INTERNAIONAL CENTER FOR PIACE مركز توليدو الدولي للسلام ومقره مدريد وهو مركز مكلف بدعم جهود السلام في العالم ويتكون مجلس إدارته من شخصيات سياسية مشهورة ومن أكاديميين من جنسيات مختلفة، وكان نائب رئيس المركز شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل الأسبق.

٥ وثيقة ورشات عمل مدريد حول الحكم في قطاع غزة، ١ نوفمبر ٢٠٠٤. وقد ترجم الوثيقة اللواء الركن المتقاعد/عبد الكريم عاشور من فلسطين .

٦ كان يتأسس فريق العمل الفلسطيني خالد البازجي وكان آنذاك الذراع الأيمن للسيد محمد دحلان.

٧ جرت ورشات العمل تحت رعاية واستضافة مركز توليدو الدولي للسلام في مدريد (FRIDE) وأيضاً من قبل Portland Trast في لندن. حدثت ورشة العمل الأولى من ١٧ أبريل ٢٠٠٤ في مدريد، مباشرة بعد تبادل الرسائل بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون. كان الاجتماع الأول قادراً على صياغة توصيات، التي كان متفقاً عليها بين كل من الإسرائيليين والفلسطينيين المشاركين، حول القضايا الأساسية التي يعتقد بأنها جوهرية لنجاح تطبيق الانسحاب الإسرائيلي. هذه التوصيات وضعت أمام الرباعية في خطاب أرسل إلى سولانا في ٣ مايو ٢٠٠٤. وقد عقد المركز بعد ذلك عدة ورشات عمل، ورشتان في عام ٢٠٠٤: من ١٦ مايو ٢٠٠٤ في لندن، وكذلك من ٢٧ يونيو ٢٠٠٤ في توليدو في إسبانيا. وفي نوفمبر ٢٠٠٧ وبمناسبة مرور ١٥ عاماً على مؤتمر مدريد عقد المركز مؤتمراً في مدريد لبحث قضايا السلام في المنطقة.

٨ المصدر السابق: ص ١١

تعتبر مؤسسة روزا لوكسمبورغ واحدة من أكبر مؤسسات التعليم السياسي في جمهورية ألمانيا الفدرالية. تشكل مؤسسة روزا لوكسمبورغ منبراً للنقاش والتفكير النقدي حول البدائل السياسية، كذلك مركزاً للأبحاث للتنمية الاجتماعية التقدمية. وترتبط بشكل وثيق مع حزب اليسار الألماني (دي لينكه). وفي هذا السياق دعمت مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين شركاء فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠، وعمدت الى تأسيس مكتبها الاقليمي في رام الله العام ٢٠٠٨. وحالياً، يتولى المكتب التعاون في مشاريع مع شركاء في الضفة الغربية، القدس الشرقية وفي قطاع غزة، كذلك في الأردن.

الأوراق الفلسطينية هي مجموعة من التحليلات ووجهات النظر ذات العلاقة، تنشرها مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين بين الفينة والأخرى. ومحتواها هو من مسؤولية الباحث/الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الاقليمي فلسطين

المسؤول العام: د. كاتيا هيرمان

عمارة الوعد، شارع المبعدين، البيرة / رام الله، فلسطين

تلفون: ٣٠ ٣٨ ٢٤٠ (٢) ٩٧٢ +

فاكس: ٨٠ ٣٩ ٢٤٠ (٢) ٩٧٢ +

E mail: info@rosaluxemburg.ps

www.rosaluxemburg.ps

https://www.facebook.com/rlfpal